انه يبنى على الضم مثل قبل وبعد وفى القاموس وقولهم
لا غير لحن وهو غير جيد لان لا غير فى قول الشاعر وانشد
البيت الذى انشده ابن مالك فوقاك وقد اصيح به ابن مالك
فى باب العلم من شرح التسهيل انتهى هـ

باب المفعول لأجله

وتسمى المفعول لاجله والمفعول له فله ثلاثة اسماء ولم
يترجم الكوفيون هذا الباب لانه عندهم ينتصب انتصاب
المصدر وليس على اسقاط ف **وهو** اى المفعول من اجله
الاسم اى الصريح والمراد الباقى وخرج به الفعل والجملة
المنصوب اى جوازا لانه يجوز جره بلام العلة وانما نصبه لانه يكون
كلامه جاريا على كلام قبله فى ناصبه ومذهب جمهور البصريين
اى منصوب بالفعل على تقدير لام العلة وخالفهم الزجاج
والكوفيون وزعموا انه مفعول مطلق ثم اختلفوا فقال
الزجاج ناصبه فعل مقدر من لفظه والتقدير فى جئتك
اكرامك اكراما وقول الكوفيون ناصبه الفعل المتقدم عليه
لانه موافق له فى المعنى وان خالفه فى الاشتقاق مثل
قعدت جلوسا وبويد قول البصريين جواز دخول
اللام عليه فتقول جئتك للاكرام ولا يجوز فى نحو ضربت
زيدا ان تقول ضربت لضرب وكذا قعدت جلوسا

الذى يذكر بيانا لسبب وقوع الفعل

اى الحدث قال السيد المفعول له سبب حامل للفاعل
على الفعل وينقسم الى قسمين احدهما علة غائية للفعل
كالثانى جئت للضرب الثانى ما ليس كذلك كالجبن للمقعود والعلل

يكون

يكون بجب تعقله علة للفعل وبحسب وجوده فى الخارج علة للفعل
انتهى وظاهر كلام المصنف انه لا يشترط فيه ان يكون مصدرا وقد
اعتبره ابن مالك كالجمهور وخرج به اسم الذات فلا يجوز نصبه
على انه مفعول له لان الذات لا تكون علة غالبا فلا يجوز جئتك
السمن والعسل بالنصب لانه اسم عين لا مصدر بل يجب جره
بحرف التعليل وهو اللام **ومن وفى واب والكاف**
كقوله تعالى هو الذى خلق لكم ما فى الارض جميعا فان الخاطبين
بعد العلة فى الخلق وخفض ضمير بعد باللام لانه ليس
مصدرا ومعنى لكم لاجل انتفاعكم فى دنياكم باستنفاعكم
بقاء فى مصالح ابدانكم بوسط او بغير وسط او دينكم بالاستدلال
والتفرغ لما يهمكم من الذات الاخروية والاهم الاعلى وجه الفرض
فان الفاعل لغرض مستكمل به بل على انه كالفرض من حيث
انه غاية الفعل وعوده اليه وان ازدت زيادة الايضاح
فاسمع لما يتلى عليك من المثال واعلم ان الله تعالى راعى
الحكمة والمصلحة فى خلقه وامره وادرج فيها المنافع ولكن
لاى منها باعث له على الفعل وان كانت مقارنة له تعالى
كالانسان من يغرس غرسا لاجل الثمرة يعلم ترتب المنافع الاخر
على ذلك الغرس كالاستظلال به والانتفاع باعضانه
وغير ذلك والباعث له على الغرس هو الثمرة لا غير وجميع
تلك الفوائد والمصالح بالنسبة اليه تعالى بمنزلة ما
سوى الثمرة بالنسبة الى الغارس والاماتات وكلما حادث
الموهمة بالعلل والاغراض مؤولة بتلك الحكم والمصالح انتفيت
علمت ان ما قاله شارح المقاصد من ان الحق تعليل بعض

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)